

The Iraqi Stock Market and its Reflection on Sustainable Development

An Analytical Study on Some Listed Companies in Iraq as a Model

Assist. Lecturer. Wrya Muhammed Zahir⁽¹⁾, Assist. Lecturer. Zryan jabar Raouf⁽²⁾, Lecturer. Neshtman Hasan Fattah⁽³⁾
Bright Technical and Vocational Institute⁽¹⁾, University of Sulaymaniyah -
College of commerce⁽²⁾⁽³⁾

(1) wryamhamad9497@gmail.com (2) zryan.raouf@univsul.edu.iq

(3) htman.fattah@univsul.edu.iq

Key words:

Stock market, sustainable development, financing, investments, trading value.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 30 Aug. 2024

Accepted | 26 Sept. 2024

Available online | 31 Dec. 2024

©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail

cae.jabe@uofallujah.edu.iq 



*Corresponding author:

Neshtman Hasan Fattah
University of Sulaymaniyah
College of commerce

Abstract:

This research examines the importance of the Iraqi stock market and its impact on sustainable development, focusing on the actual performance of various sectors during the period from 2018 to 2023. The study aims to highlight the effectiveness of the stock market as a key financial tool in stimulating economic growth through attracting investments, achieving financial integration, and increasing cash flows. To achieve the research hypothesis, financial data for indicators were relied upon (the annual relative change index in trading value for sectors as an independent variable and the overall relative change index in trading value as a dependent variable). The results of the research show that the Iraqi stock market has significant potential to stimulate economic growth by providing necessary financing for projects and attracting investments. However, it is observed that the market's contribution to sustainable development is weak, which requires further study and analysis. The study recommends improving the effectiveness of the stock market through policy reforms and increasing investments to enhance its role in achieving sustainable development. Additionally, the study offers recommendations to improve performance in low-impact sectors such as hotels, tourism, and agriculture to achieve the desired sustainable development goals.

سوق الأوراق المالية العراقية وانعكاسها في التنمية المستدامة دراسة تحليلية على بعض الشركات المدرجة في العراق نموذجاً

م.م. وريا محمد زاهر م.م. زريان جبار رؤوف م. نيشتمان حسن فتاح
معهد برايت الاهلي كلية التجارة - جامعة السليمانية كلية التجارة - جامعة السليمانية
wryamhamad9497@gmail.com zryan.raouf@univsul.edu.iq neshtman.fattah@univsul.edu.iq

المستخلص

يستعرض هذا البحث أهمية سوق الأوراق المالية العراقية وانعكاسها في التنمية المستدامة، مع التركيز على الأداء الفعلي للقطاعات المختلفة خلال الفترة من 2018 إلى 2023. وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على فاعلية سوق الأوراق المالية كأداة تمويلية رئيسية في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال جذب الاستثمارات وتحقيق التكامل المالي وزيادة التدفقات النقدية. ومن أجل تحقيق فرضية البحث، تم الاعتماد على بيانات مالية لمؤشرات (مؤشر التغير النسبي السنوي لقيمة التداول للقطاعات كمتغير مستقل، ومؤشر التغير النسبي الكلي لقيمة التداول كمتغير تابع). حيث تظهر نتائج البحث أن سوق الأوراق المالية العراقية يمتلك إمكانات كبيرة لتحفيز النمو الاقتصادي عبر توفير التمويل اللازم للمشروعات وجذب الاستثمارات. ومع ذلك، يُلاحظ ضعف مساهمة السوق في التنمية المستدامة، مما يتطلب مزيداً من الدراسة والتحليل. توصي الدراسة بضرورة تحسين فعالية سوق الأوراق المالية من خلال إصلاح السياسات وزيادة الاستثمارات لتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة. كما تقدم الدراسة توصيات لتحسين الأداء في القطاعات منخفضة التأثير مثل الفنادق والسياحة والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية، التنمية المستدامة، التمويل، الاستثمارات، قيمة التداول.

المقدمة:

يُعد السوق المالي أداة تمويلية أساسية تجمع بين المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا من أصحاب الفوائض المالية أو من يعانون من عجز مالي. تلعب هذه الأسواق دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تجميع رؤوس الأموال الضرورية لتمويل المشروعات الاقتصادية الكبرى. في السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام بتطوير وتنمية أسواق الأوراق المالية نظراً لدورها الفعال في تجميع وتوفير التمويل اللازم لدفع عجلة التنمية. وتتطلب التنمية المستدامة تركيزاً كبيراً لرؤوس الأموال لتمويل الإنفاق الحكومي ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام. تتسم المشروعات الكبرى بحاجة إلى تدفقات مستمرة من المدخرات، وهو ما يؤدي إلى قيام الأسواق المالية بتلبية هذه الحاجة. يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على هذه المشروعات الكبيرة التي تأخذ شكل الشركات المساهمة، حيث أصبح من الصعب على فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال تمويل مثل هذه المشروعات بمفردهم.

من خلال نقل الأرصدة النقدية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات التي تعاني من العجز، تساهم الأسواق المالية في تعزيز الاستثمار وتعبئة المدخرات لاستثمارها في مجالات تساهم في خلق طاقات إنتاجية جديدة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما توفر أسواق الأوراق المالية قنوات استثمارية جذابة وآمنة للأفراد، خاصة صغار المستثمرين، وتلعب دوراً رئيسياً في تشجيع التنمية المستدامة وزيادة منافع الحيازة والتملك والعائد الاستثماري المناسب فضلاً عن ذلك، تعد هذه الأسواق حافزاً للشركات المدرجة لمتابعة التغيرات في أسعار أسهمها ودفعها نحو تحسين أدائها وزيادة ربحيتها، مما يؤدي بدوره إلى تحسين أسعار أسهم تلك الشركات.

و تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية، يتناول المبحث الأول منهجية الدراسة ومراجعة الدراسات السابقة، يركز المبحث الثاني على الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، بما في ذلك الإطار النظري لأسواق الأوراق المالية (البورصة) والإطار النظري للتنمية المستدامة، ويتناول المبحث الثالث الجانب العملي للدراسة وأخيراً، يقدم الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بناءً على النتائج المستخلصة.

منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية سوق الأوراق المالية في المساهمة الفعالة في التنمية المستدامة ونمو المشروعات الاقتصادية، خاصة إذا كانت تلك السوق تعمل ضمن الأهداف المحددة لها في عملية الاستثمار المالي وتطبيق معايير كفاءتها في تخصيص الموارد المالية لتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني وتعزيز عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، فإن هذا الدور للسوق المالية غير واضح تماماً ويحتاج إلى الدراسة والتحليل لحل المشكلة الأساسية، ألا وهي ضعف مساهمة السوق في التنمية المستدامة. بناءً على ما سبق، تتجلى إشكالية البحث في السؤال التالي: **كيف يمكن استغلال سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية المستدامة؟**

2. أهمية البحث:

- إبراز فعالية أسواق الأوراق المالية في تمويل التنمية المستدامة كنموذج تمويلي معاصر والتي تستهدف تحقيق التكامل المالي.
- توضيح كيف يمكن أن تسهم أسواق الأوراق المالية في تعزيز التنمية المستدامة في العراق من خلال جذب الاستثمارات وتحسين البيئة المالية.
- يساعد في توجيه مختلف القطاعات نحو اعتماد ممارسات مستدامة تعزز من قدرتها على المنافسة وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.
- يساهم في توضيح كيفية تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، مما يساعد في فهم العلاقات المعقدة بين هذه المتغيرات.

3. هدف البحث:

الوقوف على دور أسواق الأوراق المالية وانعكاسها في التنمية المستدامة، والتعرف على واقع حال سوق الأوراق المالية، والخطوات المتخذة في طريق الإصلاح والتغيير والتطوير، وتحديد مقدار العلاقة و المشاركة قطاعات في سوق الأوراق المالية على التنمية المستدامة.

4. فرضية البحث:

- هناك علاقة ذات دلالة الإحصائية بين التغيير النسبي لقيمة التداول و التنمية المستدامة.

5. منهج البحث:

من أجل أتمام البحث بين النظري والتطبيقي تم الاعتماد على الاساليب الاحصائية الآتية:

1. **الجانب النظري:** اعتمدت البحث في تغطية الجانب النظري على العديد من المصادر التي تمثلت بالمراجع العلمية من الكتب و المجلات و الدوريات و الاطاريح والبحوث العلمية ذات صلة بموضوع البحث.

2. **الجانب التطبيقي:** اعتمد البحث على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، واستخدم مجموعة من الأدوات التحليلية الإحصائية، بما في ذلك تحليل الانحدار البسيط، وتم تنفيذ جميع التحليلات باستخدام برنامج SPSS V24.

6. حدود البحث:

حدود المكانية للبحث: تركز البحث على سوق العراق للأوراق المالية.
حدود الزمانية للبحث: تمتد فترة البحث من عام 2018 إلى عام 2023.

الدراسات السابقة:

وبما أن ما يميز البحث العلمي هو إتاحة الفرصة للتعرف على وجهات نظر الآخرين، فإن جهود البناء على النتائج السابقة من أهم جوانب البحث العلمي الجديد، حيث يمكن من خلالها التعرف على ما ينتهي إليه الجهد، ومعرفة النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، وتحديد الفوائد التي ستجني، ومن أهم الدراسات المتعلقة بدراستنا هي :

1. دراسة (Busch,et al,2015) " Sustainable Development and Financial Markets: Old Paths and New Avenues

تهدف الدراسة إلى استعراض الأساليب التقليدية التي تتبعها الأسواق المالية في دعم التنمية المستدامة، وتحليل التغييرات والابتكارات الجديدة في الأسواق المالية التي تعزز التنمية المستدامة. وقد اعتمد البحث على تحليل الأدبيات المتعلقة بالاستدامة والأسواق المالية، بالإضافة إلى دراسة حالات واقعية في الأسواق التي تم فيها تنفيذ مبادرات الاستدامة. توصي الدراسة بتحسين الاستراتيجيات المالية لدعم التنمية المستدامة، وتبني الابتكارات والاتجاهات الحديثة، وتعزيز التعاون بين كافة الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. دراسة (حبيب واخرون، 2018) بعنوان " دور المعرفة الفكرية في تنمية المستدامة لقطاع التأمين في العراق "

يهدف البحث إلى معرفة العلاقة بين إدارة المعرفة الفكرية ومدى تأثيرها على تنمية واستدامة قطاع التأمين العراقي. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم اختيار عينة البحث من مجموعة من شركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. هناك دور كبير للمعرفة الفكرية في عملية تنوع الخدمات التأمينية المقدمة من قبل الشركات. توصي الدراسة بضرورة اهتمام شركات التأمين بالمعارف الفكرية المتوفرة لديها وتنميتها بشكل يحقق تطوير قطاع التأمين ويزيد من العوائد المالية المتحققة.

4. دراسة (Brown, 2019) بعنوان " Financial Markets and Sustainable Development: An Analysis of Iraq

تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير الأسواق المالية على التنمية المستدامة في العراق، مع التركيز على الفرص والتحديات. ولتحقيق أهداف البحث اعتمد على البيانات المالية لـ (40) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية للفترة من 2012 إلى 2018. وتبين الدراسة أن تحسين البنية التحتية للسوق وزيادة الشفافية يمكن أن يعزز دور الأسواق المالية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصي الدراسة في تحسين التشريعات وتقديم الدعم الحكومي لتشجيع الاستثمار.

المبحث الأول : الأطار النظري للدراسة

أولاً: الأطار النظري للأسواق الأوراق المالية (البورصة)

1. مفهوم وتعريف الأسواق المالية

يعود أصل كلمة "البورصة" إلى اسم عائلة (فان در بورسن Van der Bursen) البلجيكية التي كانت تعمل في المجال المصرفي، حيث كان فندقها في مدينة بروك مكاناً لانتقاء التجار المحليين في القرن الخامس عشر. وقد أصبح هذا الفندق رمزاً لسوق رؤوس الأموال وبورصة للسلع. وتم نشر ما يشابه قائمة بأسعار البورصة طيلة فترة التداول لأول مرة عام 1592 في مدينة أنفرز (نبيه، 2012: 11). تشتمل أسواق المال على كل من المدخرين والمستثمرين والمؤسسات المالية والأدوات المالية. حيث يوجد في كل المجتمعات أصحاب الفوائد من السيولة، ويوجد في المقابل أصحاب العجز الذين يريدون الاستثمار. لذا، فإن الأسواق المالية تلعب دور الوساطة في انتقال الأموال الفائضة إلى الأفراد أو المؤسسات ذات العجز، وذلك من خلال المؤسسات المالية والأدوات المالية، نظراً لصعوبة انتقال الأموال مباشرة بين الطرفين (دبوز، 2014: 33).

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالأسواق المالية بغض النظر عن درجة تقدمها وتطورها، والتي أصبحت تعكس الوجه الحقيقي لأي اقتصاد. وتعتبر هذه الأسواق أحد المصادر المهمة لتوفير الاستثمار للقطاعات التي لديها سيولة غير مستغلة، بالإضافة إلى الدور الحيوي والمهم الذي تؤديه في تمويل القطاعات التي تعاني عجزاً في السيولة النقدية (عكنوش، 2014: 3).

- تعريف الأسواق الأوراق المالية :

- هي مكان التقاء عرض الأموال - المدخرين - بالطلب عليها - المستثمرين حيث أنها تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة و بالتالي تساعد على أتمام عملية التمويل الرأس المالي أي صناعة رأس المال. (جودة : 2000 ، 20)، وهو السوق الذي يتعامل في القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وتسمى أسواق رأس المال، ويتم ذلك عن طريق إصدار للسندات والأسهم (دبوز، 2014: 34).

- عبارة عن النظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين و المشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، إذ يتمكن بذلك المستثمرون من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق، أما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال، ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال أدى إلى التقليل من أهمية التواجد في سوق الأوراق المالية المركزية، وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق من خلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف الدول (عمر ، 2009: 57).

- يمكننا أن نعرف الأسواق المالية (البورصات) : هي الأماكن الخاصة التي تخص للنشاطات المالية الخاصة (بالمصرف، والنقد، والأسهم والسندات، والأوراق التجارية وشهادات الإيداع، ونحوها، بالإضافة إلى عقود السلع بين المنتجين والتجار).

2. خصائص سوق الأوراق المالية :

- أ. يعبر سوق الأوراق المالية عن حقيقة السلوك القطاعي الذي يميز تصرفات جمهور المستثمرين في مكان ووضع معين.
- ب. سوق الأوراق المالية يتسم بكونه أكثر تنظيمًا من باقي الأسواق المالية الأخرى.
- ت. يتطلب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية يتم فيها تداول الأدوات التي تم إصدارها من قبل، بما يكفل توفير السيولة. (عكنوش ، 2014: 9)
- ث. توفير المعلومات التاريخية والاستجابة السريعة لأية أحداث جديدة.
- ج. إمكانية تحويل واسترجاع الأموال والموارد من وإلى النقدية في أي وقت ممكن بأعلى قدر من العوائد و أقل الخسارة (فاطيمة ، 2020: 11).

3. وظائف سوق الأوراق المالية :

- أ. أداة تمويل الاقتصاد عن طريق جذب المدخرات من الأعوان الاقتصاديين من أجل تمويل الاقتصاد، وهذا عن طريق تجميع رؤوس الأموال من المتعاملين الاقتصاديين، الذين يتمتعون بالقدرة على التمويل الذاتي.
- ب. تعمل سوق الأوراق المالية على توجيه الفوائض للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز في التمويل أو التي تريد توسيع نشاطها من أجل المساهمة في التنمية وتطوير هذه المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها تؤمن للدولة موارد إضافية تساعد على تحقيق سياستها الاقتصادية.
- ت. أداة لتوفير فرص استثمارية متنوعة : تتنوع هذه الفرص وتتفاوت من خلال الخطر المرتبط بالأوراق المتداولة في سوق الأوراق المالية، فالبورصة تصدر نشرة بالأسعار الرسمية لهذه الأوراق كل يوم، يمكن للمستثمر مقارنة ودراسة مدى الإقبال على الأنواع المختلفة من هذه الأوراق، أو عند اختياره للأوراق المالية التي يرغب في الاستثمار فيها.

ث. أداة ومؤشر للحالة الاقتصادية : تساعد الأوراق المالية في تحديد الاتجاهات العامة في عملية التنبؤ، فهي تعتبر المركز الذي يتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في الكيان الاقتصادي، وتسجيلها، وحجم المعاملات مقيد بالأموال السائلة المتداولة، والأسعار (ديبوز، 2014: 43).

4. أنواع البورصات:

نظراً لأن البورصة تعتبر مكاناً يلتقي فيه البائعون الذين يمثلون جانب العرض بالمشتريين الذين يمثلون جانب الطلب فإنه توجد أنواع عديدة من البورصات منها :

أ. **بورصة العمل** : تطلق (مجازاً) على المكان الذي يلتقي فيه العمال معاً ويعقدون اجتماعات لتنظيم أمورهم وعرض الاقتراحات الخاصة بالخدمات المتنوعة التي يمكن تقديمها لهم، ببورصة العمل. ولكنها أصل بورصة بالمعنى الاقتصادي)

ب. **بورصة السلع** : وتسمى كذلك (بورصة التجارة)، حيث تباع فيه المواد والسلع الاستراتيجية والمنتجات الأساسية مثل القطن والقمح والسكر و..... الخ بالجملة. ويتم التعامل في هذه البورصة على أساس العينات المعروضة من المنتجات المختلفة، وقد يباع فيها المنتج عدة مرات، وفيها تتحدد الأسعار المحلية والدولية لهذه المنتجات.

ت. **بورصة القيم المنقولة** : وهي بورصة الأسهم والسندات، إذ يتم فيها نقل الملكية هذه الأسهم والسندات من يد إلى يد، وبالطبع فهذه البورصة هي الأشهر والأكثر شيوعاً وأهمية في هذه الأيام، وتمثل هذه البورصة معظم السوق المالية في العالم، حيث يتم التعامل بالأسهم والسندات من خلال الوسطاء أو السماسرة. ولكل بورصة مؤشر خاص بها تقيس به معاملاتها، ولكل مؤشر طريقة خاصة في الحساب، ومن أمثلة هذه المؤشرات (**مؤشر داو جونز**، **مؤشر ناس داك**، **مؤشر نيكاي الياباني**، **مؤشر داكس في مصر**).

ث. **بورصة العملات (سوق الصرف الأجنبي)** : وهي إحدى أسواق التعامل في النقد الأجنبي وتوجد في كافة أنحاء العالم، ولاسيما في المراكز المالية الكبرى مثل (نيويورك و لندن و باريس وطوكيو..... الخ)، وترتبط هذه الأسواق بعضها ببعض عن طريق شبكات الحاسب الآلي والتليفون والفاكس والتلكس وغير ذلك من وسائل الاتصال. (حمدي، 2006: 21 – 22) ومعنى ذلك أن أسواق العملات لا تتقيد بمكان محدد.

5. الكيفية التي تتحقق بها فعالية سوق الأوراق المالية:

يسعى جميع المستثمرين لتحقيق أقصى منفعة ممكنة من وراء مدخراتهم. وقد يتنافسون فيما بينهم لتعظيم الأرباح المحققة من الصفقات التي يبرمونها. في ظل السوق الفعالة، لا يوجد سبيل أمام أي منهم سوى الاعتماد على سوق الأوراق المالية للحصول على المعلومات قبل غيره من المستثمرين. وذلك بهدف معرفة ما إذا كانت القيمة الحالية للسهم في ظل المعلومات الجديدة الواردة إلى السوق أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية، لاتخاذ القرار الاستثماري السليم قبل الآخرين. وبالتالي، فإن إمكانية تحقيق أرباح غير عادية قد تكون متاحة، لكنها غالباً لا تتحقق لأي مستثمر. لأن عملية جمع وتحليل المعلومات المتاحة ليست من واجب المستثمرين أنفسهم، بل يقوم بها نيابة عنهم بيوت السمسة، مستشارو الاستثمار، المكاتب المستقلة للبحوث والدراسات، الأجهزة الحكومية، والصحف والمجلات المتخصصة. المعلومات حول وجود فرق بين القيمة السوقية الحالية للسهم وقيمته الحقيقية نتيجة ورود معلومات جديدة سيتم تحليلها بسرعة لتصل إلى الجميع في نفس الوقت، مما يؤدي إلى تغير سريع في القيمة السوقية للسهم لتعكس قيمته الحقيقية. لذلك، لن يكون لأي مستثمر فرصة لتحقيق أرباح غير عادية. وحتى إذا حقق المستثمر عائداً إضافياً نتيجة المبالغة في تحليل المعلومات، فإن التكاليف الإضافية للتحليل قد تعادل وربما تفوق العائد الإضافي الذي تحقق (ديبوز، 2014: 43).

ثانياً: الإطار النظري للتنمية المستدامة

1 : مفهوم التنمية المستدامة

ظهرت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وتتنوع تلك التعريفات مع تنامي الاهتمام بها ويمكن تقسيم تلك التعريفات على صنفين :

الصنف الأول: وهي تلك التعريفات الموجزة التي لا تغطي المفهوم بشكل واسع أو تفتقر إلى البعد العلمي والتحليلي منها

- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار (مياح ونذير، 2001: 3).

أما **الصنف الثاني:** فيرى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي (سعيدة، 2010: 96-67).

من التعريفات الأكثر شمولية، تعرف التنمية المستدامة بأنها: إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغييرات التقنية والمؤسسية بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. تتضمن التنمية المستدامة في المجالات مثل الزراعة والغابات والمصادر السمكية حماية الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما أنها لا تضر بالبيئة وتتميز بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية (رومانو، 2003: 56).

2 : أهداف التنمية المستدامة

أ. تسعى التنمية المستدامة الى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بالنوع وليس بالكم .

ب. تنمية الوعي لدى السكان بالمشكلات البيئية القائمة من خلال مشاركتهم في ايجاد حلول لهذه المشاكل .

ت. تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة والسعي لتوظيفها بشكل صحيح .

ث. العمل على ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة.

ج. العمل على احداث التغيير المستمر والمناسب في حاجات وأولويات المجتمع. (غنيم وابوزنط ،2007: 28) وتشير هذه الاهداف أهمية تحقيق العدالة و المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية وتؤكد على أهمية حماية البيئة وتقليل الأضرار التي يمكن ان تلحق بها جراء التلوث.

3 : مبادئ التنمية المستدامة

بين "البنك العالمي للأبنشاء والتعمير" مجموعة من المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة :

أ. اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، و استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً.

ب. الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية.

ت. يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً ومقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة، ادخال مبدأ الحوافز على المنظمات الصناعية التي تسعى الى التقليل من الاخطار البيئية. (حواس و اليز، 2011: 8).

ث. العمل مع القطاع الخاص، و الأشتراك الكامل للأفراد.

ج. توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً.

ح. تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية، ان مهمة الإداريين البارزين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف. (عبدالله و رابع، 2009: 111).

4: خصائص التنمية المستدامة

أ. الاستمرارية: وهو ما يتطلبه توليد دخل مرتفع يملك استثمار جزء منه بما يمكننا من إجراء الاحلال والتجديد للموارد.

ب. تنظيم استخدام الموارد الطبيعية: وتشمل الموارد المتجددة وغير المتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

ت. تحقيق التوازن البيئي: والمعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وانتاج الثروات المتجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة. (Hamnt, 2005: 149).

من الخصائص أعلاه فان على الدولة مسؤولية أساسية في أن تضطلع بدور مهم في اتخاذ اجراءات عملية فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية وبما يؤدي الى المحافظة على البيئة وسلامة الحياة الطبيعية.

5: أبعاد التنمية المستدامة

يمكن حصر أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية كما يلي:

- **البعد الاقتصادي:** يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في انعكاسات ونتائج الاقتصاد على البيئة وكيفية تحسين التقنيات الصناعية، وتظهر أهم عناصر هذا البعد في ما يأتي: -النمو الاقتصادي المستدام-كفاءة رأس المال.
- **البعد الاجتماعي:** يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ضرورة الاهتمام بالفرد داخل المجتمع وبضرورة الانصاف بين الاجيال وتظهر في ما يأتي: -العدالة في التوزيع و -الحراك الاجتماعي.
- **البعد البيئي:** يتميز هذا البعد بضرورة الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية وفي أهمية الاستخدام العقلاني و الأمثل لها ويتمثل أيضا في ما يأتي: -النظم الايكولوجية -التنوع البيولوجية -الانتاجية البيولوجية. (غنيم وابو زنت، 2007: 29)

المبحث الثاني: الجانب العملي للبحث

رغم العديد من الملاحظات التي وجهت لأداء البنك المركزي العراقي خلال السنوات الماضية، والتي ركز جُلها على مزاد بيع العملة وشبهات الهدر والفساد التي اطرت عمل نافذة العملة الاجنبية، فان المؤسسة النقدية في العراق نجحت في تحقيق العديد من اهداف السياسة النقدية على الصعيد المحلي والخارجي، لعل اهمها تأمين مظلة استقرار سعري مناسبة لدعم جهود التنمية والاعمار والاستثمار وتمويل جزء من العجزات المالية بسبب انهيار اسعار النفط وتكاليف والحرب على داعش، فضلا على قيام البنك المركزي بمد جسور التمويل اللازمة لدعم القطاع الخاص وتوفير القروض اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وانعاش الاقتصاد الوطني وابعاده عن الجزء الحاد من الازمة بعدما خلف تراجع الايرادات النفطية ركودا طويلا طال معظم القطاعات الانتاجية والخدمية في البلد.

بالإضافة لما سبق، يعد استقرار النظام المالي أحد الأهداف الرئيسية الواجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل البنك المركزي العراقي جنبا إلى جنب مع استقرار مستوى الأسعار وأسعار الصرف، لضمان أداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ويعني استقرار النظام المالي ان يكون النظام المالي بكافة مؤسساته قادرا على تحقيق الاستقرار في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية، لاسيما في أوقات الأزمات المالية الناتجة عن تدهور النظام المالي أو المتولدة من القطاع الحقيقي.

وفيما يلي تحليلاً لاتجاهات المؤشر التغير في قيمة التداول لكل القطاعات المتنوعة العاملة في العراق وما تعنيه للنظام المالي العراقي ككل.

مؤشر التغير النسبي السنوي (Annual Relative Change Index):

يقيس هذا المؤشر نسبة التغير في القيمة أو المؤشر بين فترة زمنية محددة في العام الحالي مقارنة بنفس الفترة الزمنية في العام السابق، ويستخدم لتقييم الأداء على أساس سنوي ويعكس كيف تغيرت القيمة أو النشاط من سنة إلى سنة. يمكن أن يساعد في فهم الاتجاهات الطويلة الأجل ومقارنة الأداء السنوي.

يمكن احتسابه بالمعادلة: مؤشر التغير النسبي السنوي = القيمة في السنة الحالية - القيمة في السنة السابقة ÷ القيمة في السنة السابقة * 100 .

مؤشر التغير الكلي لقيمة التداول (Total Relative Change in Trading Value):

يقيس التغير النسبي في قيمة التداول الإجمالية خلال فترة زمنية محددة. قد يكون هذا التغير بالنسبة لفترة زمنية معينة مثل شهر، ربع سنة، أو سنة، أو حتى مدى أطول، يستخدم لتحليل مدى تغيير حجم التداول الكلي أو قيمته في فترة معينة، مما يساعد في فهم التغيرات في النشاط السوقي أو القطاعي. يمكن أن يكون هذا مؤشراً على مستوى النشاط في السوق أو القطاع.

يمكن احتسابه بالمعادلة: مؤشر التغير النسبي السنوي = القيمة في الفترة الحالية - القيمة في الفترة السابقة ÷ القيمة في الفترة السابقة * 100 (الحقاجي، 2016:77).

1-تحليل البيانات المالية

جدول (1) مؤشر التغير النسبي (السنوي - الكلي) لقيمة التداول لقطاعات سوق العراق للاوراق المالية 2018-2023

ت	البيانات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط الحسابي
مؤشر التغير النسبي السنوي لقيمة التداول								
1	قطاع المصارف	54.7	35.3	43.9	82.0	66.9	76.3	59.850
2	قطاع الاتصالات	8.8	26.7	30.9	3.7	13.7	4.9	14.783
3	قطاع التأمين	0.1	0.5	0.1	0.02	0.20	0.5	0.237
4	قطاع الخدمات	3.9	4.3	3.5	1.7	3.1	1.9	3.067
5	قطاع الصناعة	23.6	23.6	16.9	10.3	8.99	10.2	15.598
6	قطاع الفنادق والسياحة	5.5	5.4	2.0	0.8	3.21	2.1	3.168
7	قطاع الزراعة	3.5	4.2	2.8	1.4	4.50	4.0	3.400
8	قطاع الاستثمار	0.0	0.0	0.0	0.1	0.02	0.1	0.037
مؤشر التغير النسبي الكلي لقيمة التداول								
1	قطاع المصارف	-58.4	-54.4	78.6	244.3	-47.7	47	34.900
2	قطاع الاتصالات	15.7	115.3	66.6	-59.3	128.7	-52.1	35.817
3	قطاع التأمين	-81.2	353.5	-61	-85	648.6	235.1	168.333
4	قطاع الخدمات	8.8	-22.2	16.6	68.8	15.9	-20.3	11.267
5	قطاع الصناعة	44.8	-29.2	2.9	95.4	-44	45.9	19.300
6	قطاع الفنادق والسياحة	13	-29.6	-46.2	42.4	144.1	-16	17.950
7	قطاع الزراعة	63.2	-15.2	-4.3	68.3	111.8	14.6	39.733
8	قطاع الاستثمار	0	0	0	419	-77	320.6	110.433

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2018-2023

يعرض الجدول (1) تحليلاً للتغير النسبي السنوي والكلي في قيمة التداول لعدد من القطاعات في السوق المالي العراقي للفترة 2018-2023، مع تسليط الضوء على التباينات والتقلبات

الواضحة بين هذه القطاعات. يظهر التحليل تفاوتًا ملحوظًا في الأداء، حيث تختلف حساسية القطاعات للتغيرات الاقتصادية والبيئية بشكل كبير. أحد أبرز القطاعات من حيث التقلبات هو **قطاع المصارف**، الذي أظهر تفاوتًا شديدًا في الأداء. فمثلاً، سجل القطاع أعلى معدل تغير نسبي سنوي في 2021 بنسبة 82%، بينما كانت أدنى قيمة له في 2019 عند 35.3%. أما التغير الكلي، فقد أظهر تقلبات حادة أيضًا، حيث ارتفع إلى 244.3% في 2021 بعد انخفاضات متتالية بنسبة 58.4% و-54.4% في 2018 و2019 على التوالي. هذا يعكس ارتباط القطاع المصرفي الوثيق بالتغيرات الاقتصادية العامة والتأثر الكبير بالسياسات المالية.

أما **قطاع الاتصالات**، فقد شهد أيضًا تقلبات ملحوظة، حيث بلغ أعلى معدل تغير سنوي 30.9% في 2020، بينما كان أدنى معدل له 3.7% في 2021. التغير الكلي للقطاع أظهر تذبذبًا مشابهًا، مع ارتفاعه إلى 115.3% في 2019 ثم انخفاضه بشكل حاد إلى -59.3% في 2021. يشير هذا الأداء إلى أن قطاع الاتصالات مرتبط بالتطورات التقنية والتنظيمية، ولكنه أقل تأثرًا بالتقلبات الاقتصادية العامة مقارنة بقطاع المصارف، ما يعكس مرونة نسبية في التعامل مع التطورات التكنولوجية والتنظيمية.

في المقابل، أظهر **قطاع التأمين** أعلى مستويات التذبذب، حيث ارتفع التغير الكلي بشكل هائل إلى 648.6% في 2022 بعد أن كان -85% في 2021. هذه التقلبات الحادة تعكس تأثر القطاع بالتغيرات الداخلية مثل السياسات التأمينية والاستثمارية، مما يجعله عرضة لتقلبات غير متوقعة ويشير إلى ضعف الاستقرار فيه.

على الجانب الآخر، يُظهر **قطاع الصناعة** استقرارًا نسبيًا في مؤشر التغير السنوي، حيث انخفض تدريجيًا من 23.6% في 2018 إلى 10.2% في 2023. وفي الوقت نفسه، شهد القطاع ارتفاعًا ملحوظًا في التغير الكلي إلى 95.4% في 2021، مما يشير إلى نمو مستدام ولكن بطيء مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويعكس تأثيره المعتدل بالعوامل الاقتصادية دون التقلبات الحادة.

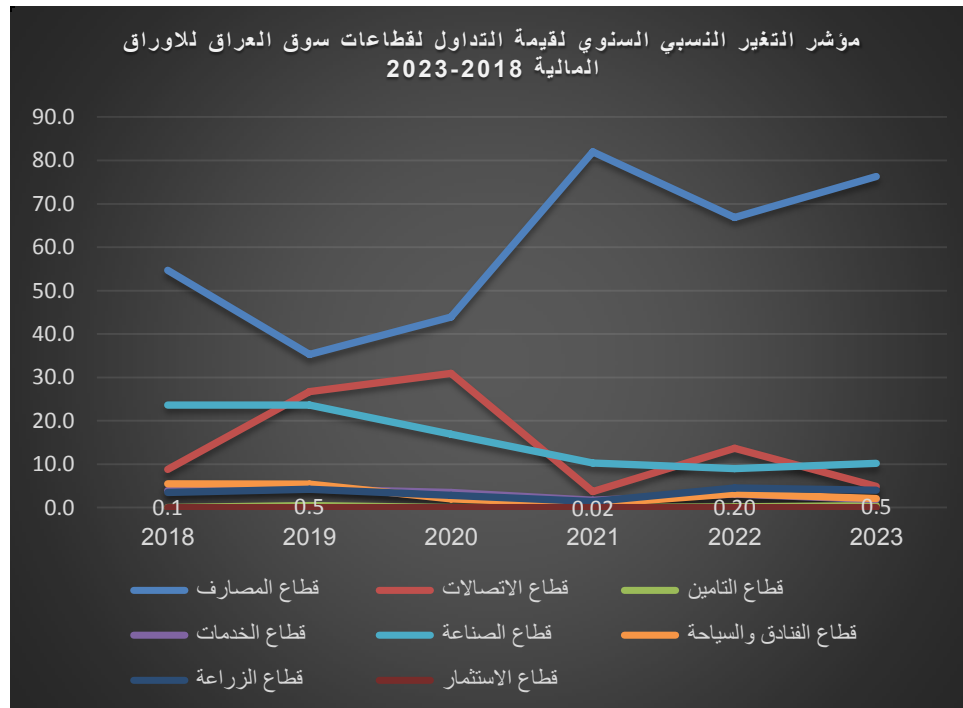
قطاع الزراعة هو الآخر يظهر استقرارًا نسبيًا، حيث تراوح التغير السنوي بين 1.4% و4.5% خلال الفترة محل الدراسة. في التغير الكلي، ارتفع القطاع إلى 111.8% في 2022 بعد أن انخفض إلى -15.2% في 2019، مما يعكس تأثر القطاع بتغيرات الطلب والسياسات الزراعية، ولكنه يبقى أقل عرضة للتقلبات الحادة مقارنة بقطاعات مثل المصارف أو التأمين.

بالنسبة إلى **قطاع الاستثمار**، فقد أظهر نمطًا غير منتظم في أدائه، حيث لم يكن هناك تداول كبير حتى عام 2021، عندما ارتفع التغير الكلي إلى 419%، ثم تراجع بشكل حاد إلى -77% في 2022. يعكس هذا الأداء تأثر القطاع بقرارات استثمارية مفاجئة كان لها تأثير مباشر على أدائه.

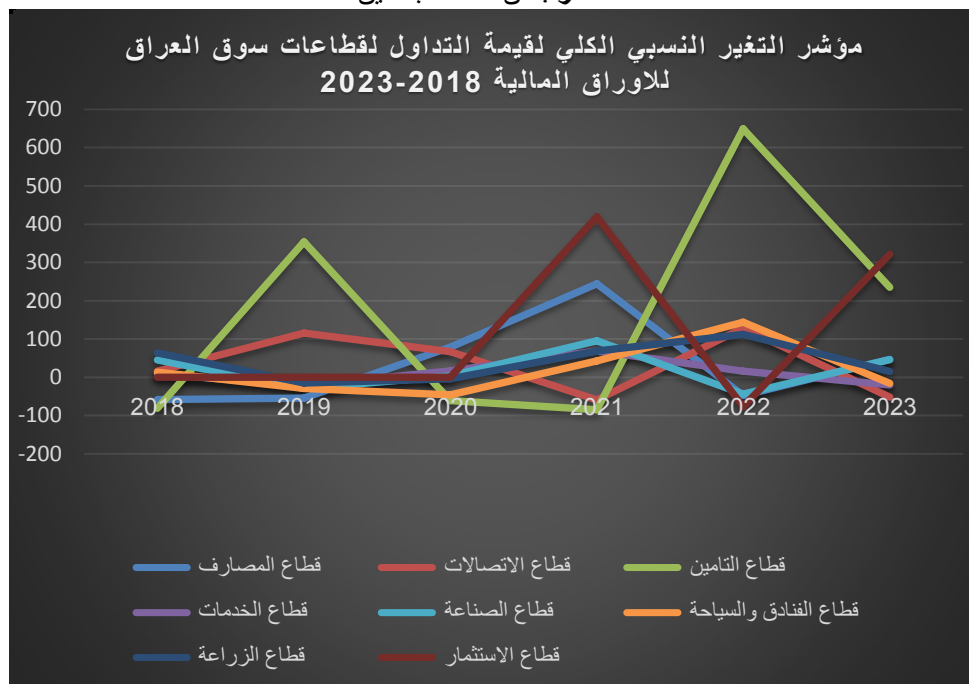
أخيرًا، **قطاع الفنادق والسياحة** تأثر بشكل ملحوظ بالأزمات، وخاصة جائحة كورونا، حيث انخفض التغير الكلي إلى -46.2% في 2020، ما يعكس تأثير الأزمات الاقتصادية أو السياسية على هذا القطاع الذي يعتمد بشكل أساسي على حركة السياحة.

من خلال هذا التحليل، يتضح أن القطاعات في السوق المالي العراقي تتفاوت بشكل كبير في مدى تأثرها بالتقلبات الاقتصادية والعوامل الخارجية. قطاع المصارف والتأمين هما الأكثر عرضة للتذبذب، بينما يظهر قطاع الصناعة والزراعة استقرارًا نسبيًا. أما قطاع الاتصالات والاستثمار فيبديان تذبذبًا غير منتظم يرتبط بالعوامل التقنية والاستثمارية المفاجئة، في حين يعكس قطاع الفنادق والسياحة تأثرًا مباشرًا بالأزمات الخارجية.

ويمكن عرض متغيرات الدراسة للشكل (1) لتوضيح الأكثر تأثيرًا بشكل أفضل:



شكل (1) مؤشر التغير النسبي السنوي لقيمة التداول.
 المصدر: من اعداد الباحثين



شكل (2) مؤشر التغير النسبي الكلي لقيمة التداول.
 المصدر: من اعداد الباحثين

2- اختبار فرضية الدراسة

جدول (2) تحليل الارتباط للقطاعات المستخدمة في البحث حسب تغيرات النسبية السنوية حسب مشاركاتهم في التنمية المستدامة

ت	البيانات Variables	معامل الارتباط Correlation
1	قطاع المصارف	0.57
2	قطاع الاتصالات	0.72
3	قطاع التأمين	0.53
4	قطاع الخدمات	0.47
5	قطاع الصناعة	0.18
6	قطاع الفنادق والسياحة	0.08
7	قطاع الزراعة	0.02
8	قطاع الاستثمار	0.94

المصدر: من إعداد الباحثان بإعتماد على برنامج (SPSS.V24).

الجدول (2) يعرض تحليل الارتباط بين التغيرات السنوية والتغيرات الكلية لقيمة التداول لعدة قطاعات في سوق العراق للأوراق المالية. النتائج تبين مدى قوة العلاقة بين المتغيرين (التغير النسبي السنوي والتغير النسبي الكلي لقيمة التداول) في كل قطاع، بواسطة (معامل الارتباط). حسب نتائج الجدول (2) يشير معامل الارتباط (Correlation) لقطاع المصرفي تبين إلى وجود علاقة موجبة بنسبة (0.57) وهذا يعني أن هناك علاقة طردية، بحيث كلما زاد مؤشر التغير النسبي السنوي.

يعتبر قطاع الاتصالات واحداً من القطاعات التي تظهر علاقة قوية بين التغيرات السنوية والتغيرات الكلية في قيمة التداول، مما يبرز أهمية متابعة التغيرات السنوية في هذا القطاع لفهم التوجهات الكلية بشكل أفضل.

في قطاع التأمين يشير معامل الارتباط (Correlation) وجود علاقة موجبة بنسبة (0.53) وهذا يعني أن هناك علاقة طردية، بحيث كلما زاد مؤشر التغير النسبي السنوي. هذا يعكس قدرة القطاع على المساهمة في التنمية المستدامة بفضل زيادة استثماراته.

فيما يخص قطاع الخدمات بناءً على هذا التحليل يظهر علاقة إيجابية بين التغيرات السنوية والتغيرات الكلية في قيمة التداول، وبمعامل الارتباط (0.47)، وهذا يعني أن هناك تأثيراً ملحوظاً للتغيرات السنوية في هذا القطاع على قيمة التداول.

أما فيما يخص قطاع الصناعة بلغ معامل الارتباط (0.18)، مما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات.

أما نتائج قطاع الفنادق والسياحة فقيمة معامل الارتباط (0.08)، أما قطاع الزراعة، فقد بلغ ومعامل الارتباط (0.02)، مما يدل على وجود طردية ضعيفة.

أما فيما يخص قطاع الاستثمار، تظهر نتائج الجدول (2) وجود علاقة قوية جداً بين التغيرات السنوية والتغيرات الكلية في قيمة التداول، حيث بلغ معامل الارتباط (0.94) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين التغيرات السنوية والتغيرات الكلية في قيمة التداول. العلاقة قوية جداً، مما يدل على تأثير كبير للتغيرات السنوية على التغيرات الكلية في هذا القطاع.

نستنتج من البيانات الواردة في الجدول بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين هذه القطاعات في سوق العراق للأوراق المالية والتنمية المستدامة وهذا يؤدي إلى فعالية القطاعات ولكن حسب قيمة تغيراتهم النسبية و التداول فيهم في الاسواق وهذا مقدار مساهمتهم في التنمية المستدامة حسب علاقتهم.

3- تحليل الارتباط و معامل التحديد حسب النسبي السنوي و النسبي الكلي

من خلال الجدول رقم (3) يظهر المؤشرات الاحصائية التي تدل على نتائج المشاركة للقطاعات والتركيز على معامل التحديد بطريقة مجمعة بين القطاعات
 جدول (3) تحليل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشرات الدراسة حسب سنوات 2018-2023

ت	البيانات Variables	معامل التحديد R ²	قيمة الاحتمالية P - Value	معامل الارتباط Correlation
1	مؤشر التغير النسبي السنوي لقيمة التداول لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية 2018-2023	0.20	0.37	0.44
2	مؤشر التغير النسبي الكلي لقيمة التداول لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية 2018-2023			

المصدر: من إعداد الباحثان بإعتماد على برنامج (SPSS.V24).

الجدول (3) يعرض تحليل الارتباط بين مؤشر التغير النسبي السنوي لقيمة التداول ومؤشر التغير النسبي الكلي لقيمة التداول لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية. النتائج توضح مدى قوة العلاقة بين هذين المؤشرين، وتبين أن: يشير معامل التحديد (R²) الذي بلغت قيمته 0.20، إلى أن 20% فقط من التباين في التغير النسبي الكلي لقيمة التداول يمكن تفسيره بواسطة التغير النسبي السنوي. هذا يدل على أن التغير النسبي يساهم بشكل محدود في تفسير التباين في التغير النسبي الكلي لقيمة التداول، مما يعكس قدرة تفسير محدودة. ومعامل الارتباط (Correlation) تبلغ قيمة معامل الارتباط 0.44، مما يشير إلى وجود ارتباط طردي ضعيف بين التغير النسبي السنوي والتغير النسبي الكلي لقيمة التداول. يعكس هذا الارتباط وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، حيث ترتبط التغيرات في التغير النسبي السنوي بشكل معتدل مع التغيرات في التغير النسبي الكلي لقيمة التداول. ومع ذلك، لا تعكس هذه القوة من الارتباط علاقة ذات تأثير كبير إحصائياً، مما يبرز وجود درجة من التباين غير المفسر بين المتغيرين. وقيمة الاحتمالية (P-Value) بلغت قيمة الاحتمالية (0.37)، وهي أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05). وهذا يشير إلى أن العلاقة بين التغير النسبي السنوي والتغير النسبي الكلي لقيمة التداول ليست ذات دلالة إحصائية قوية. وتعكس النتائج أن سوق المال في العراق بشكل عام يكون غير مستقر وغير قادر على دعم التنمية المستدامة، وهذا بمثابة دعوة لتحليل أعمق للتعرف على العوامل الأخرى وتحسين السياسات والنظم المالية لتحقيق تأثير أكبر على التنمية المستدامة.

الاستنتاجات:

1. تشير نتائج البحث أن قطاعي الاستثمار والمصارف هما الأكثر تأثراً في سوق الأوراق المالية العراقية، حيث يساهمان بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة من خلال استقرار الأداء وزيادة قيمة التداول. وتظهر قطاعات الفنادق والسياحة والزراعة أداءً ضعيفاً خلال سنوات عينة البحث، مما يحد من قدرتها على المساهمة في النمو الاقتصادي المستدام.
2. يعتبر قطاع المصارف ركيزة أساسية في السوق، حيث سجل مستويات عالية من النشاط والتداول، مما يعكس دوره الإيجابي في دعم التنمية المستدامة ويؤكد على ضرورة التركيز على تعزيز هذا القطاع.
3. تشير النتائج إلى وجود علاقات قوية بين التغيرات السنوية في قيمة التداول والقطاعات النشطة مثل الاستثمار والاتصالات، مما يدل على أهمية هذه القطاعات في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة.
4. تُظهر الدراسة أن الأداء الضعيف لبعض القطاعات، مثل الفنادق والسياحة والزراعة، يتطلب استراتيجيات تطوير فعالة لتحسين مساهمتها في السوق وفي التنمية المستدامة بشكل عام.

5. اعتماداً على النتائج الإحصائية و نظراً لقيمة التداول في مختلف القطاعات يوضح لنا أن السوق الأوراق المالية العراقية دوراً ضعيفاً جداً في التنمية المستدامة.

التوصيات:

1. تشير البيانات إلى ضرورة تحسين فعالية السوق المالية العراقية لتعزيز دوره في التنمية المستدامة، يتطلب ذلك تحسين السياسات وتنفيذ إصلاحات لجذب الاستثمارات وزيادة النشاط الاقتصادي في قطاعي الصناعة والخدمات.
2. توصي الدراسة بتركيز الجهود على تحسين الأداء في القطاعات ذات التأثير المحدود مثل الفنادق والسياحة والزراعة، وخاصة في قطاع التأمين، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال.
3. ينبغي على السوق المالية العراقية تعزيز التعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لدعم البحوث العلمية وتطوير العلاقات الأكاديمية، مما يساهم في تحسين الأداء والابتكار المستمر في السوق على مدار السنوات.
4. تحتاج سوق الأوراق المالية العراقية إلى تحسين فعاليتها من خلال إصلاح السياسات وزيادة الاستثمارات، لتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
5. من الضروري استخدام تقنيات النشر الإلكترونية الحديثة لتطوير سوق الأوراق المالية العراقية، ونشر الثقافة المتعلقة بالتداول، وتوعية الجمهور بدور سوق المال في تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر:

1. إبراهيم، حسنى عبدالسميع (2012) " أحكام البورصة والتوريق والتورق"، مكتبة دارالفكر الجامعي، مصر - اسكندرية، الطبعة الأولى، مصر.
2. جودة ، صلاح السيد(2000) " بورصة الاوراق المالية علميا و عمليا"، مكتبة ومطبعة الأعشاء الفنية للطباعة و النشر، مصر - اسكندرية، الطبعة الأولى، مصر .
3. حبيب، لقاء ميري و غالي، بتول عبد علي مع صادق، زينب(2018) " دور المعرفة الفكرية في تنمية المستدامة لقطاع التأمين في العراق" بحث المنشور، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول/العراق.
4. الحقاجي، ايات حسين علي (2016)"اثر بعض المتغيرات النقدية على أداء الاسواق المالية - الولايات المتحدة الامريكية و الصين للمدة 2003-2014 " رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء، كلية الإدارة و الاقتصاد.
5. الحمداني، سعد نوري وعباس، سامي حميد وعبد، مهند خميس والحمداني، محمد نوري (2023)، أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (3).
6. حمدي ، حسن(2006) " دليل الى البورصة والاستثمار"، دار الكتاب العربي، سوريا - دمشق، الطبعة الأولى.
7. حواس ، مولود و البز، كلثوم(2011)" التنمية المستدامة من منظور الاسلامي، رؤية مستقبلية -التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر"، الطبعة الاولى، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.

8. ديبوز ، بلال (2014) " فعالية سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية و العلوم التسيير،الجزائر.
9. رضوان ، سمير عبدالحميد(1996) " أسواق الأوراق المالية" ، المعهد العالي للفكر الاسلامي، مصر- القاهرة، الطبعة الأولى.
10. رومانو، دوناتو(2003) " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا.
11. سعيدة ، سنوسي(2010) " الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفزية ودور التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية التسيير، جامعة مختار، عنابة.
12. سمية ، بلجبلية(2010) " أثر التضخم على عوائد الأسهم – دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة الشركات المسعرة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير.
13. عبدالله، خبايا و راجح ، بوقرة(2009)" الوقائع الاقتصادية – العولمة والتنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، المسيلة الجزائر.
14. عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1).
15. عكنوش، أحلام (2014)" سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية، الجزائر.
16. عمر، دينا احمد(2009) " أثر اسواق الاوراق المالية العربية في النمو الاقتصادي"، بحث منشور، مجلة تنمية الرافيدين، العدد 96 – مجلد 31.
17. غنيم ، عثمان محمد و ابوزنط ، ماجدة (2007)" التنمية المستدامة – فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدواتها"، دار صفاء للنشر، مصر.
18. فاطيمة، فرحات(2020) "الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية"، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون بتيارت، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية،الجزائر.
19. مياح ، عادل ومياح ، نذير (2011) " استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر وفق مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، ندوة حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر، الجزائر.
20. نبيه ،نسرين عبدالحميد(2012) "كتاب البورصة" مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، مصر -اسكندرية، الطبعة الأولى.
21. هيئة الأوراق المالية العراقية. (2018–2023). *الموقع الرسمي للهيئة*. Available at: <https://www.isc.gov.iq/> (Accessed: 1 May 2024).

1. Alhamdany, Saba Noori(2024), **The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff**, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

2. Hamnt, A. (2005.). *A Shrinking World*. Oxford: Oxford University Press, p. 149.
3. Michael Brown : (2019)**Financial Markets and Sustainable Development: An Analysis of Iraq.**" Financial Research Letters, vol. 25, no. 4, 2019.
4. T.Busch, R.Bauer & M.Orlitzky : **Sustainable development and financial markets: Old paths and new avenues.** *Business & Society*, 54(1), 2015.
Alhamdany, S. N., Alhamdany, M. N., & Alhamdany, S. N. (2024). The mediating effect of strategic improvisation on the relationship between strategic awareness and organizational excellence in Anbar's General Company for Copper. *Lecture Notes in Networks and Systems, 927*, 396–412. https://doi.org/10.1007/978-3-031-54009-7_37